

تحليل إستراتيجية الوقف التعليمي في الجزائر وفق نموذج swot

Analysis of the education endowment strategy in Algeria according to the swot model

مسعودين إيمان

Messaoudine imane

جامعة البلدة 2 (الجزائر)، imane15_management@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/13 تاريخ القبول: 2022/10/23 تاريخ النشر: 2022/10/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الجانب النظري للوقف والوقف التعليمي وكذا إبراز الدور الفعّال في تحقيق الاستدامة المالية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا احتياجات الجامعات الجزائرية لمصادر تمويل متنوعة على غرار المصادر التقليدية، ويمثل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من أهم القطاعات التنموية، كما خلصت الدراسة لاقتراح إستراتيجية لتطوير نظام تمويل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وذلك باستخدام نموذج سوات (SWOT) من خلال تحليل الواقع الوقف التعليمي في الجزائر

الكلمات المفتاحية: الوقف، الوقف التعليمي، التعليم العالي، البحث العلمي، تمويل التعليم العالي

تصنيفات JEL: L31، G20،

Abstract: This study aims to know the theoretical aspect of the educational endowment and endowment, as well as to highlight the actual role in achieving financial sustainability in the higher education and scientific research sector, as well as the needs of Algerian universities for various funding sources similar to traditional sources, and the higher education and scientific research sector in Algeria is one of the most important development sectors The study also concluded to propose a strategy for developing a funding system in the higher education and scientific research sector in Algeria, using the SWOT model by analyzing the reality of the education endowment in Algeria

Keywords: endowment, educational endowment, higher education, scientific research higher education financing.

JEL Classification Codes: L31, G20,

المؤلف المرسل: مسعودين إيمان ، الإيميل: imane15_management@yahoo.fr

1. مقدمة:

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم من تزايد حدة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية، وتوسع مهام الدولة وتراجع مواردها، وتزايد الأعباء على الموازنة العامة لها نظرا لتزايد وتنوع حاجات المجتمع، كل هذا دفع بنهوض بالقطاع الثالث القطيع الخيري باعتباره شريكا للقطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الاستدامة المالية، ويعتبر الوقف أحد أهم مؤسسات القطاع الثالث حيث يلعب الوقف دورا فعالا في تطوير المجتمعات الإسلامية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، وهذا ما ينعكس بصفة مباشرة في تنمية القوى البشرية وتطور قدراتها مما يؤدي إلى التخفيف عن كاهل الموازنة العامة للدولة. ويعتبر التمويل في التعليم العالي والبحث العلمي أحد التحديات الكبرى التي تواجه معظم دول العالم، وقد أولت الجزائر اهتماما معتبرا لتطوير وتحسين أداء التعليم العالي والبحث العلمي بهدف مساهمته في الإستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية. لهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة ودراسة إشكالية موضوع البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

"كيف يمكن بناء إستراتيجية تنموية للوقف التعليمي من أجل تمويل التعليم الجامعي في

الجزائر؟"

-أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال معرفة الأهمية الإستراتيجية للوقف التعليمي وأهمية تمويل البحث العلمي في الجزائر، ودور الأوقاف في الحياة والاقتصادية، وكذا معرفة مصادر التمويل في قطاع التعليم العلي والبحث العلمي في الجزائر، كما تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها تحديد الإطار النظري لكل من الوقف والوقف التعليمي وتمويل البحث العلمي وإبراز دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي مع تسليط الضوء على مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر واقترح إستراتيجية لتأسيس الوقف التعليمي في الجامعات الجزائرية.

2. الإطار المفاهيمي للوقف التعليمي ودوره في تحقيق الاستدامة

كان الوقف على مر العقود من أهم الوسائل المساعدة على التقدم العلمي والثقافي في البلاد الإسلامية، فقد ساهم في نشر العلم من خلال بناء المساجد والكتاتيب والمدارس والمكتبات،

وتجهيزها بمختلف المستلزمات، كما كان له دور بالغ الأهمية في الإنفاق على طلاب العلم وتكوين العلماء في شتى المجالات والتخصصات كالخوارزمي وابن سينا وابن الهيثم... غير أن غياب الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف في العصور المتأخرة أدى إلى تراجع دوره في النظام التعليمي بشكل عام وتوقفه عن المشاركة في تمويل أنشطته (حياة و عبد اللطيف، 2020، صفحة 175).

لتحديد مفهوم الوقف بدقة وجب تعريفه لغة، وبيان معناه اصطلاحا وكذا البعد الاقتصادي له.

1.2- الوقف في اللغة: معناه الحبس والمنع، وهو مصدر وقف ثم اشتهر المصدر أي الوقف من الوقوف فقيل هذه الدار وقف أي موقوفة، ولذا جمع على أفعال فقيل وقف وأوقاف، ويقال أيضا وقفت كذا بدون ألف على اللغة الفصحى ولا يقال اوقفت إلا في شاذة اللغة، وجاء في المعجم الوسيط حبسه حبسا، ومنعه وأمسكه سجنه، وحبس الشيء وقفه فلا يباع ولا يورث، وإنما تمتلك غلته ومنفعته، وهو مصدر وقف الشيء يقفه وقفا إذا حبسه، والواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه، والوقف مصدر وقف، ومنه وقف الدابة ووقفت الكلمة وقفا، أما أوقف فهي لغة رديئة.

2.2- الوقف اصطلاحا: بينما في اصطلاح الفقهاء تعددت تعريفات الوقف، ويعرف الوقف بصفة عامة على أنه تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة، أي العمل على بقاء أصل الوقف وتنميته وزيادة موارده، كما يعرف أيضا على أنه "التصدق بشيء ما، أو إعطاء شيء ما، عينا كان أو نقداً، مما يمتلكه الإنسان، لهيئة أو مؤسسة خيرية بحيث يبقى أصله كما هو، و ينتفع بعينه أو يصرف من ريعه وغلته أو عوائده، لتمويل أعمال خيرية مشروعة ومحددة، ابتغاء مرضاة الله تعالى ونيل الثواب (عثمان و عمرو، 2021، صفحة 119).

2.3- تعريف الوقف اقتصاديا: ويمكن تعريف الوقف اقتصاديا بأنه تحويل جزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي. وبهذا المعنى فإنه يحدث حركية اقتصادية إيجابية للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية، وتبرز مجالات جديدة نوعية في

المفاضلة بين الاختيارات الخاصة الفردية، والجماعية الخيرية، بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك التكافلي، بين الادخار والاستثمار الخاصين والادخار والاستثمار التكافليين الخيريين، الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية.: (صالح، 2005، صفحة 160)

3. دور الوقف التعليمي في تحقيق الاستدامة: يعد الوقف موردا اقتصاديا مهما، يسهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع حيث أن المفهوم الاقتصادي للوقف لا يعني تجسيد راس المال والثروة الوطنية وحبسها عن الانتفاع الاقتصادي، بل مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر، كما أن الوقف يعتبر أحد الأنشطة الهامة في تفعيل الدورة الاقتصادية، وتحقيق النمو ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وقد كان الأثر البارز للوقف في المجال الاقتصادي من خلال أنشطته المتنوعة وآثاره المتعددة (دلال و جهاد، 2018، صفحة 168)، ولم تترك مؤسسة الوقف مجالاً من مجالات القطاعات الاقتصادية إلا وقد أسهمت بدور بارز وفعال في تنميته، حيث لم تكتف مؤسسة الوقف بالقطاع الزراعي فقط بل دخلت القطاع الصناعي والقطاع التجاري وقطاع الخدمة ما أدى إلى دفع عجلة الاقتصادي قدما نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، (محمد و حسن، 2018، صفحة 168) وفيما يلي سوف نعرض بشيء من الإيجاز دور الوقف في دعم هذه القطاعات الأربعة (جمال و رضا، 2013، صفحة 103):

1.3- في المجال الزراعي: يتم وقف الأراضي الزراعية لينفق عاذاها في مختلف أوجه البر، مع الإبقاء على جزء من المحصول لتعمير الوقف وصيانته وإضافة مساحات جديدة إليه، وذلك من شأنه تنمية هذا القطاع الحيوي.

2.3- في المجال الصناعي: يمكن أن يسهم الوقف في تنمية الصناعات المختلفة من خلال تخصيص ريع بعض الأوقاف للصناعات الأساسية بتوفير م تحتاج إليه من خدمات وتدريب العمال على المهارات الفنية والحرف اليدوية.

3.3- في المجال التجاري: يهتم الوقف بتوفير الأسواق مما يسهم في رواج النشاط الصناعي، وإنشاء المرافق الضرورية الملازمة عادة للأسواق.

3.4- في المجال الخدمي: من خلال إنشاء البني التحتية ونزل الضيافة وغيرها. يقول الدكتور شوقي دنيا " شيوع ظاهرة لوقف في مجتمع الإسلامي والتنوع الكبير في الأموال الموقوفة والجهات الموقوف عليها، ولد حركة استثمارية شاملة من خلال إنشاء الصناعات العديدة وتطويرها التي تخدم أغراض الوقف، وعلى سبيل المثال: صناعة السجاد وصناعة العطور والبخور، هذه الصناعات ازدهرت من جراء علية الوقف وما تولد عنها من صناعات خادمة ومكملة، ومن عمل فيها من عمال وفنيين، وما تولد عنها من دخول ومرتبات وأثمان، كل ذلك يعد إضافات مستمرة إلى الطاقة الإنتاجية القائمة أو بعبارة أخرى: مزيد من الاستثمارات الإنتاجية، والتي تعتبر دعامة لأي تقدم اقتصادي".

4. الأوقاف كآلية لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

يعد الوقف كآلية لتمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في ظل عجز الكثير من حكومات الدول على تلبية الاحتياجات المالية لهذا النوع من التمويل، وتجدر الإشارة إلى أن الوقف كان على مر الأزمنة وما يزال من أهم موارد التقدم العلمي، ويساهم الوقف في الجامعات وبشكل كبير في استقرار مواردها المالية لان الجامعة تحتاج إلى أموال كبيرة لدعم البحث العلمي والتطور التكنولوجي وهذا لا يأتي إلا بوجود مصادر مالية ثابتة ومتنوعة.

1.4- تمويل التعليم العالي: يشير تمويل التعليم العالي إلى الوظيفة الإدارية التي تختص بعملية التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر تمويل مناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق أهدافها، كما عرفت على أنها مجموعة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة،

أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (زنده و نور الدين، 2019، صفحة 129).

2.4- مصادر تمويل البحث العلمي: تتمثل المصادر الرئيسية لتمويل البحث العلمي في (منصف، كشرود، و بوهلال، 2019، صفحة 152):

3.4- الإيرادات الحكومية: ينتمي التمويل عن طريق إيرادات الحكومية بصفة عامة إلى نظام مركزي، وتشمل إيرادات الحكومة على المنحة السنوية (إعانة الدولة)، حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم

الإضافية، حيث يخصص للجامعات نسبة معينة منها عند تحصيلها كل عام. وهناك مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي والتي تتمثل في:

- **الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم:** كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي ورسوم السيارات، وضريبة التعليم الجامعي (مثل ضريبة لتعليم جمعي عل الكحول والتبغ في بريطانيا) و(ضريبة المصارف في الأردن).

- **القروض:** الداخلية والخارجية التي تحصل عليه الحكومات أو المؤسسات التعليمية.

- **أقساط التعليم الخاص:** وهذه الأقساط تدفع مقابل تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم الخاصة.

- **المصادر الخاصة:** أي ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات البحثية الخاصة، الرسوم التي يدفعه لأهلي كرسوم لتسجيل ورسوم الامتحانات وثن الكتب وغيرها، إضافة إلى أقساط التعليم مدفوعة من قبل أسر الطلبة، كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الاقتصادية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعده لمؤسسات التعليمية.

- **المصادر المحلية:** تمثل مساهمة البلديات، الحكومات المحلية والأهالي في المناطق الريفية والقرى مثال: مساهمة الأهالي في بناء كلية، أو تقديم أرضا أو تأمين السكن و الطعم لطلبة الأقسام الداخلية... إلخ.

- **الهيئات والتبرعات:** وهي عبارة عن هيئات وتبرعات عينية أو نقدية للمؤسسات التعليمية.

- **التمويل الذاتي:** وذلك من خلال الجمع بين العمل والدراسة أو القيام بأعمال إنتاجية مجاورة (كالكليات التقنية والصناعية والمستشفيات الجامعية والاستشارات الهندسية)، بعبارة أخرى تمويل بعض المؤسسات البحثية نفسها ذاتيا من خلال مواردها المتتالية من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها.

- **المنح والمساعدات الخارجية:** وتسمى بمصادر التمويل الخارجية (ماعدا القروض، وتكون غير مشروطة)، وتشمل هذه لمصادر المساعدات والمنح الخارجية التي تقدمها الجهات الدولية والإقليمية والوطنية أو الهيئات الصحية أو الدينية أو المؤسسات والشركات الخاصة.

- **أقسام التعليم المسائي:** هناك بعض لكليات لديه القدرة عل فتح باب التقديم للدراسات المسائية في أقسامها مقابل مبالغ معينة يدفعها الطال في الدراسات المسائية.

4. **مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر:** بشكل عام يوجد هنالك مصدرين لتمويل التعليم العالي

والبحث العلمي في الجزائر (فضيلة، نوفل، و زهية، 2020، صفحة 974) :

1.4- مصادر التمويل الأساسية: يقصد بها هي تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية، وتشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي حيث تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% ودور القطاع الخاص 02% وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزافي كثيرا ما يبرر بتزايد تعداد الطلب، ومن ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي 80%، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل والنقل والإقامة. ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحلها، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطالب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدين منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطالب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي.

-مصادر التمويل الثانوية: حيث ساهمت بشكل بسيط في عملية تمويل التعليم العالي وتعتبر في اغلبها مصادر خارجية نذكر منها:

-المنح الدراسية: شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منح دراسية لمعظم الدول النامية لطالب التعليم العالي، وينعكس على طالب هذه الدول بإرسال طالبها إلى الخارج، وغالبا ما تكون إلى أوروبا وأمريكا.

-**المعونات الأجنبية:** تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكال متعددة من أهمها:

-مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.

-مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.

-مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستثمار أو الإنفاق الجاري وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، ويضلل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي، وهناك عقبات ليست لها عاقبة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات، فمثال إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي، فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فان الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.

5. الإستراتيجية المقترحة لتطوير نظام التمويل الوقف التعليمي في الجامعات الجزائرية

يهدف هذا المحور إلى اقتراح إستراتيجية لتطوير الوقف التعليمي في الجامعات الجزائرية، والتخطيط الاستراتيجي يساعد على توضيح التوجه المستقبلي، ويطور أساسا منطقيا لاتخاذ القرارات ويحسن الأداء، ويمكن منظمات الأعمال من التعامل بشكل أفضل مع الظروف المتغيرة، والتخطيط الاستراتيجي ضرورة ملحة يساعد في التعامل بطريقة أكثر عقلانية وبشكل ملحوظ في المنظمات.

1.5- منهجية بناء الإستراتيجية : المنظمات الحديثة عبارة عن نظام مفتوح لا تستطيع أن تعزل نفسها عن البيئة المحيطة، وذلك ضمانا لنموها وبقائها، وبالتالي فإن نجاح أو فشل المنظمة يتوقف على مدى دراستها للعوامل البيئية المؤثرة (الداخلية والخارجية)، لتساعدها على تحديد جوانب القوة والضعف وبيان الفرض والمخاطر والمعوقات وبالتالي قدرتها على تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها، في ضوء تحليل بيئي للقدرات الداخلية للمنظمة (نواحي القوة والضعف) والموقف في البيئة الخارجية (الفرص والتحديات)، والتصوير المقترح ما هو إلا تخطيط استراتيجي مستقبلي ما يساعد على توضيح التوجه المستقبلي

2.5 التحليل الاستراتيجي لتطوير الوقف التعليمي (تحليل البيئة الداخلية والخارجية) الاستراتيجي للبيئة العامة لتطوير الوقف التعليمي تحليلاً دقيقاً لبعدين هما بيئتها الخارجية وخصائصها الداخلية لتنظيم الوقف التعليمي ويسمى علماء الإدارة الإستراتيجية التحليل الاستراتيجي ب (SWOT analysis) وهي الحروف الأولى من القوة Strength ، والضعف Weaknesses ، والفرص Opportunities ، والتهديدات Threats فتحليل البيئة الداخلية هو إلقاء نظرة تفصيلية إلى داخل الوقف التعليمي لتحديد مستويات الأداء، ومجالات القوة، ومجالات الضعف، بالإضافة إلى القيود، فمثل هذا التحليل يكون أكثر غنى وأعمق قياساً على تحليل المنافسة، نظراً لأهميته في بناء الإستراتيجية، ومن خلال ما سبق سنقوم ببناء إطار التحليل الاستراتيجي لتطوير الوقف التعليمي في الجزائر.

الجدول رقم(01): تحليل البيئة الداخلية والخارجية لنظام الوقف التعليمي في الجزائر

نقاط القوة: Strength	نقاط الضعف: Weaknesses
توفر أساتذة وأعضاء هيئة تدريس ذوي كفاءات واختصاصات دقيقة ولديهم خبرة طويلة عملية. القدرة على بناء لوائح تنفيذية وتطوير هياكل إدارية وتنظيمية للوقف العلمي.	عدم وجود تعاون بين الجامعات الجزائرية في مجال الوقف التعليمي. الاعتماد على مصدر وحيد في التمويل والذي يتمثل في التمويل الحكومي في التعليم. ضعف الرقابة الوقفية والمحاسبة وتقييم الأداء. ضعف البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار. ضعف توظيف الإدارة الإلكترونية في إدارات التعليم بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة. عدم وجود خطة إستراتيجية. عدم توفر لتمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع. ضعف قنوات الاتصال مع مراكز البحث والمؤسسات التعليمية العالمية للاستفادة من تجاربها. ضعف ملائمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق. عدم وجود نظام معلومات وقاعدة بيانات محدثة

<p>للوافقين والجامعات والمستفيدين. نقص اللوائح التنظيمية والتشريعية المتعلقة بتمويل التعليم وخصخصة الخدمات التربوية.</p>		
<p><u>التهديدات : Threats</u></p>	<p><u>الفرص : Opportunities</u></p>	<p>التربية</p>
<p>غياب الثقافة الوقفية لدى المجتمع الجزائري وقصور المناهج التعليمية بما يكفل نشر الثقافة الوقفية في تطبيق الشريعة الإسلامية. غياب ثقة المجتمع الجزائري بالمؤسسات العامة ضعف جودة الخدمات المقدمة من القطاع الخاص وتعثر بعض المشاريع عدم الاهتمام الحكومي بالوقف التعليمي، وتخصيص هيئة مستقلة للتعامل مع الجامعات الجزائرية والربط بينهما لتطوير الوقف التعليمي واستثماره. افتقار المنظومة البنكية في الجزائر للبنوك إسلامية حقيقية لاستثمار أموال الوقف فيها. غياب التدريب والتأهيل للعنصر البشري القائم على تسيير شؤون الوقف في الجزائر.</p>	<p>الهدف الأساسي للوقف التعليمي هو تطوير وتنمية التعليم الجامعي. وضع مناهج دراسية متعلقة بالوقف التعليمي على مستوى الجامعة خاصة. مراجعة خريطة التكوين الجامعي وتكييفها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل الدعم والرغبة الكبيرة من طرف الدولة في تجديد وتطوير قطاع التعليم. الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في مجال الوقف العلمي في دعم التعليم العالي والبحث العلمي وأساليب الاستثمار. الثقافة الإسلامية للوقف الإسلامي بشكل عام والوقف التعليمي بشكل خاص. الاهتمام الإعلامي بنشر فكرة الوقف العلمي، لتوعية المجتمع واستقطاب أوقاف.</p>	

المصدر: من إعداد الباحثة

6. الإستراتيجية المقترحة لإنشاء الوقف التعليمي

الإستراتيجية المقترحة ما هو إلا تصور الباحثين من أهداف وخطوات وآليات ينبغي تحقيقها مستقبلا، بناء على الأوضاع الحالية والمشكلات المتضمنة لها.

1.6- وصياغة الرؤية، الرسالة والقيم للإستراتيجية المقترحة: لا يمكن أن يتم بناء تصور مستقبلي واضح لأي منظمة دون تحديد رؤية تنطلق منها الرسالة والأهداف فالرؤية تهدف إلى تحليل وتوجيه مستقبل المنظمة وفق مبادئ وأسس علمية تقوم على نظام واقعي متكامل بعيدا عن التخمين والحدس، فتجعل المستقبل أفق لطموحاتها دون تجاهل الماضي وتجاريه من خلال جمع المعلومات والبيانات الماضية والمستقبلية، التي تشكل في مجملها منطلقات للنجاح وتحقيق الأهداف (أمينة، سامية، و حسين، 2019)

-الرؤية: الريادة في تفعيل بدائل تمويل التعليم محليا وعالميا وضمان استدامتها.

-الرسالة: إدارة اقتصاديات التعليم بكفاءة وفاعلية لتحقيق التوازن المالي ودعم استقلالية المؤسسات التعليمية بما يتماشى مع السياسات واللوائح العليا المنظمة للتعليم وبما يحقق أهدافها المستقبلية.

-القيم: الشفافية، المحاسبة، الحوكمة، المرونة، الإبداع، الابتكار.

2.6 أهداف الإستراتيجية المقترحة: تسعى هذه الإستراتيجية المقترحة إلى تفعيل مساهمات قطاع الأوقاف في دعم الإصلاح الاقتصادي والتنموي الشامل من خلال تعاون قطاع الأوقاف مع سائر المؤسسات وقطاعات الدولة دعما للتوجه الخيري الحضاري والمعتمد على ثواب الإسلام الراسخة وتداعيات القرن الحادي والعشرين ومستجداته، وذلك تحقيقا للأهداف التالية:(علي و محمد حسن، 2011، صفحة 154)

-إعادة إحياء الوقف الإسلامي ورد الاعتبار إليه.

-التأكيد على التوجه الاقتصادي لفلسفة الوقف الإسلامي.

-دعم العلاقة بين المؤسسات الرسمية في الدولة وقطاع الأوقاف الأهلي.

-الاستفادة من تقنيات العصر الحديث في دعم التوجه الاقتصادي للوقف.

-تقنين العلاقة بين الدولة ومؤسسات الوقف بما يحفظ هوية الدولة ويدعم استقلالية مؤسسات الوقف.

-رسم إستراتيجية مستقبلية لدعم التوجه الاقتصادي لمؤسسات الأوقاف...

7. الخاتمة: مما سبق يتضح أن أهمية والدور التي يلعبه نظام الوقف في تحقيق الاستدامة المالية، لاسيما الوقف التعليمي، حيث يجمع بين الادخار والاستثمار مع توفير فرضا استثمارية لزيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع، ولازالت الجامعات الجزائرية تعتمد بشكل كلي على الميزانية العامة للدولة، والجزائر اليوم بحاجة لمراجعة هذا الأمر خاصة في ظل تراجع الموارد البترولية التي تعتمد عليها بشكل كامل، وضرورة إعادة النظر في تمويل الجامعات والبحث عن مصادر أخرى كالوقف العلمي، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- ضرورة تنويع مصادر التمويل في الجامعة الجزائرية.
- توعية الوافقين بأهمية الاستثمار في التعليم وأثرها ذلك على مؤسستهم الاقتصادية.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تمويل الجامعات
- يرتبط تمويل البحث العلمي بتوفير الموارد البشرية المتخصصة والكفؤة إلى الجانب الموارد المادية والمالية.
- إعداد وتنفيذ خطة إعلامية واسعة للتعريف بأهمية الوقف التعليمي ودوره التنموي في جميع المجالات.
- سن مجموعة من القوانين والتشريعات الضرورية التي تساهم في تنويع مصادر التمويل الجامعات الجزائرية، وكذا لتفعيل نظام الوقف العلمي في دعم التعليم العالي والبحث العلمي.
- إنشاء صناديق وقفية داخل الجامعات الجزائرية.
- يترتب على تمويل الوقف التعليمي أثارا اقتصادية إيجابية في التنمية الاقتصادية.

8. قائمة المراجع:

بن دعاس جمال، و شعبان رضا. (2013). دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الإحياء (2)، 103.

بن سمينة دلال، و بوضياف جهاد. (2018). دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (02)، 167.

بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، و قرامطية زهية. (2020). فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، زهية قرامطية، الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات. مجلة معهد العلوم الاقتصادية (01)، 974.

- حمد الدمخ أمينة، تراحيب سامية، و البارقي حسين. (2019). أمينة حمد الدمخ، سامية تراحيب العتيبي، مصلحة حسين البارقي، تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، مجلة الدراسات عربية في التربية وعلم النفس (110)، 29.
- سعدي رندة، و بوحنان نور الدين. (2019). ، تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الكراسي البحثية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال (02)، 129.
- سعيد محمد محمد، و البغدادى حسن. (2018). ، مؤسسة الوقف نموذجاً للشراكة الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، . ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير (04)، 137.
- سليمانى حياة، و دحية عبد اللطيف. (2020). دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي. مجلة الإجتهد القضائي (01)، 175.
- صالح جوهر علي، و جمعة محمد حسن. (2011). ، تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامي- رؤية اقتصادية تربوية-، . الاردن : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- صالحى صالح. (2005). الدور الإقتصادي والإجتماعي للقطاع الوقفي. مجلة العلوم الإنسانية (07)، 160.
- علام عثمان، و العمري عمرو. (2021). الوقف العلمي المبتكر وأهميته في تطوير التعلين والبحث العلمي - نماذج إماراتية رائدة. مجلة النمو الإقتصادي والمقاوالاتية (01)، 119.
- فضيلة بوطورة، نوفل سمالي، زهية قراميط. (2020). الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات،. مجلة معهد العلوم الاقتصادية (01)، 974.
- مقاويب منصف، محمد كشود، و محمد بوهلال. (2019). مقاويب منصف، كشود محمد، بوهلال محمد، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، . مجلة إدارة الأعمال (02)، 152.